المملكة المغربية

□□□□□□□ □

رئيس الحكومة

□□□□□□□ □
□□□□□□

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

السؤال المحوري

العدالة المجالية و التنمية

جلسة رقم 2

الثلاثاء

25 رمضان 1438

20 يونيو 2017

www.cg.gov.ma

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، أود أن أشكركم على طرح موضوع العدالة المجالية والتنمية الذي يعتبر من بين التحديات الحقيقية التي يتعين على بلادنا الانتباه إليها وإيلاؤها ما تستحق من اهتمام خلال السنوات القادمة في أفق تمكين مختلف جهات المملكة من الاستفادة من نصيبها من المجهود التنموي حتى تتمكن من النهوض باقتصادها وتحقيق حد أدنى من التنمية والرفاه لساكنتها، بغض النظر عن طبيعتها الجغرافية وظروفها المناخية وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.

فكما تعلمون، وبالرغم من توالي المقاربات وتواتر المخططات والمشاريع التنموية منذ عقود، والتي مكنت من تحسين البنى التحتية عامة، فإن بلادنا لم تطور نموذجا للحكامة الترابية يمكن من انخراط مختلف الجهات، بنفس الوتيرة، في الدينامية التنموية التي تعرفها البلاد عموما. بل إن هناك انطباعا في بعض الأحيان بأن بعض الجهات يتكرس تخلفها عن الركب التنموي في الوقت الذي تتسارع وتيرة تنمية جهات أخرى بشكل ملموس.

ولقد شكل النموذج الجديد للجهوية المتقدمة، الذي وضع دستور 2011 إطاره العام، فرصة غير مسبوقة للتأسيس لتجربة متجددة للتنمية المجالية، تنبني على تقوية المؤسسات الجهوية وتمكين الجهات من بناء نموذجها الخاص، بناء على مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل تلك الأقل تطورا.

لذلك، فإن تصور الحكومة لتحقيق العدالة المجالية ينبني من جهة على تسريع وتيرة إرساء نموذج الجهوية المتقدمة، ومن جهة أخرى على توجيه السياسات العمومية من أجل إبراز نماذج تنموية جهوية واعدة، وفق خصوصيات كل جهة، وكفيلة بتحقيق آمال الساكنة في التشغيل والتنمية البشرية المستدامة والمتوازنة، مع جعل الجماعات الترابية إطارا ملائما لتدبير محكم للسياسات العمومية، وأداة للممارسة الديموقراطية.

1. استكمال بناء الإطار القانوني والمؤسساتي للجهوية المتقدمة

السيد الرئيس،

التأهيل القانوني

تعتبر القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ترسانة متكاملة منظمة للامركزية، تهدف في عمقها وفلسفتها إلى تمكين الجماعات الترابية، ومن بينها الجهات، من الآليات القانونية والمادية التي تسمح لها بالاضطلاع بالمهام المخولة لها على مستوى التنمية المحلية وتتمثل بالأساس في التصاميم الجهوية لإعداد التراب، وكذا برامج التنمية للجهات والعمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات، والتي يستوجب إعدادها نهج مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين، وكذا احترامها لتوجهات وسياسة الدولة.

ولقد نظم القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات العلاقات بين الدولة والجهة عن طريق التعاقد، بهدف تفعيل دور الجهات في مجال التنمية وتأهيلها لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والعمل على ضمان الانسجام الضروري بين السياسات العمومية والقطاعية والاستراتيجيات التنموية الجهوية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة مختلف الفاعلين المحليين والقطاع الخاص في تطوير وإنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى وتقوية جاذبية الجهات.

وتماشيا مع تعهدات البرنامج الحكومي، تعمل الحكومة على تسريع وتيرة استكمال الصرح القانوني للجهوية، حيث صادق المجلس الحكومي في جلسته بتاريخ 8 يونيو 2017 على 21 مشروع مرسوم تتعلق بتحديد كيفيات منح التسبيقات المالية من طرف الدولة لفائدة الجهة أو العمالة أو الإقليم أو الجماعة وتسديدها و بتحديد كيفيات إيداع أموالها لدى الخزينة العامة للمملكة وبشروط حصر النتيجة العامة لميزانياتها وبتحديد طبيعة وكيفيات إعداد ونشر المعلومات والمعطيات المضمنة في القوائم المحاسبية والمالية لها وتحديد كيفيات إدراج توازنات ميزانياتها وتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الاقتراض التي تقوم بها وكيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة بالوضع رهن الإشارة للتفرغ التام لمزاولة مهام الرئيس لديها. كما نؤكد على عزمنا في الإسراع بتقديم مشاريع المراسيم المتبقية، مع مواكبة هذه الدينامية بإخراج ميثاق اللاتمركز الإداري الذي يهدف إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية على المستويين المركزي والترابي وإلى البحث عن فعالية أفضل للسياسات العمومية المتخذة والمعتمدة في إطار القانون التنظيمي للجهة.

الدعم المالي للجهات

بالإضافة إلى تسطير تفعيل صندوق التضامن بين الجهات في برنامجها الحكومي، فقد عمدت الحكومة في أول قانون للمالية في هذه الولاية إلى رفع حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات من 2 % إلى 3% في أفق بلوغ 5% وكذا الضريبة على عقود التأمين من 13% إلى 20%، إضافة إلى اعتمادات من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم، أي ما مجموعه 5,2 مليار درهم، مما سيمكن من تعزيز البنيات التحتية الجهوية في أفق تحقيق تنمية مجالية عادلة ومتوازنة.

منحى إيجابي لتقليل التفاوت

ومما يبعث على التفاؤل، أن تحليل وتيرة النمو على الصعيد المجالي، يبين أن الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الوطني الخام هي التي تحقق اليوم مسارات نمو أكثر دينامية، حيث تسجل معدلات تتجاوز معدل النمو الوطني (5,8%)، وهي جهة العيون-الساقية الحمراء بمعدل 11,7%، متبوعة بجهة الداخلة-وادي الذهب (10,5%) ودرعة-تافيلالت (6%). كما أن كلا من كلميم-واد نون (5,9%) وسوس-ماسة (5,8%) ثم الشرق وبني ملال-خنيفرة (5,7% لكل منهما) سجلت معدلات نمو مهمة، وهو ما يساعد على تطور الجهات نحو منحى يقلل التفاوت فيما بينها، في إطار مسلسل الاستدراك الذي انخرطت فيه الجهات الأكثر دينامية.

2. توجيه السياسات العمومية بما يمكن من بروز نماذج تنموية جهوية واعدة

السيد الرئيس،

إذا كان إرساء الآليات القانونية والمؤسساتية للجهوية يعتبر أولوية مطلقة، فإن تحقيق عدالة مجالية حقيقية يمر عبر توجيه السياسات العمومية لإرساء نماذج تنموية جهوية واعدة وفق تصور استراتيجي شمولي ومنسجم تؤطره سياسة إعداد التراب.

التصاميم الجهوية

وفي هذا الاتجاه تعمل الحكومة على مواكبة مختلف المجالات الترابية (الجهات والاقاليم) في بلورة وثائق التخطيط ودعم المشاريع الترابية، وذلك من خلال مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب التي تعد إطارا مرجعيا يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المجالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة. وتساهم الحكومة في تمويل ومواكبة إعداد هذه التصاميم لتمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب.

تنمية المراكز القروية الصاعدة وتأهيل المدن الصغيرة والمتوسطة

كما سيتم، تفعيلا لمضامين التصريح الحكومي، إطلاق مبادرة جديدة تروم تنمية المراكز القروية الصاعدة لما لها من دور بنيوي في هيكلة العلاقة بين المجالين الحضري والقروي، عبر تأطير المجالات القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المجاورة. ويتم العمل حاليا على إعداد البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة (2017-2021) الذي يروم تقليص ثقل وآثار الهجرة القروية وتنظيم التنمية الحضرية والترابية وتثمين الاستثمارات والموارد المتاحة مع العمل على تعزيز الاستثمار الخاص.

وفي إطار دعم وتحسين الإطار المبني وتأهيل العمارة بالعالم القروي، سيتم، كما أعلن عن ذلك في البرنامج الحكومي، إطلاق برنامج المساعدة المعمارية لفائدة العالم القروي بتزويد الساكنة بالتصاميم المعمارية مجانا وإنجاز تصاميم إعادة هيكلة الدواوير.

وبالإضافة الى المجهود العمومي المبذول على مستوى تأهيل المدن الكبرى كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أقطاب حاضنة لمقومات التنمية وجلب الاستثمار جهويا ووطنيا وتقوية تنافسيتها دوليا، ينصب مجهود الحكومة كذلك على تنمية وتأهيل المدن الصغيرة والمتوسطة باعتبار دورها المحوري والتكاملي بين المراكز الصغيرة والمدن الكبرى.

عقد اتفاقيات بين الدولة والجهات لتأهيل مراكز الجماعات الترابية

ومن جهة أخرى، تم الشروع منذ بضعة شهور في بلورة وتنزيل مقاربة جهوية لتأهيل مراكز الجماعات الترابية عبر عقد اتفاقيات بين الدولة والجهات ويتعلق الأمر بما يلي:

تأهيل 96 جماعة قروية بجهة درعة-تافيلالت بغلاف مالي قدره 600 مليون درهم.

تأهيل مجموعة من الجماعات القروية التابعة للجهة الشرقية، بغلاف مالي قدره 1.2 مليار درهم.

تأهيل 119 جماعة ترابية قروية بجهة بني ملال-خنيفرة بغلاف مالي قدره 650 مليون درهم.

وسيتم إبرام اتفاقيات مماثلة مع الجهات المتبقية.

إرساء البنيات التحتية

وفي إطار إرساء البنية التحتية اللازمة للرفع من جاذبية وتنافسية الجهات، تتوفر بلادنا على مخططات مديرية في أفق 2030-2040 تهم مختلف البنيات التحتية للنقل، تمت ترجمتها إلى برامج على المدى المتوسط والبعيد في قطاعات الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك والبناء والأشغال العمومية والخدمات، تهم جميع جهات المملكة وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة المجالية والتنمية.

في قطاع الموانئ والمطارات

فبالنسبة لقطاع الموانئ مثلا، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030 مقاربة جديدة تعتمد على مفهوم القطب المينائي الذي يساعد على توزيع جهوي استراتيجي للموانئ الرئيسية ذات الدور الهيكلي من حيث تهيئة المجال وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وتنتظم وفق ذلك أدوار الموانئ الأخرى المنتمية للقطب ذاته، وذلك في إطار تحقيق التكامل أو التخصص، مما سيمكن كل جهة من جهات المملكة من تعزيز مزاياها النسبية ومواردها وبنياتها التحتية، ويدفعها إلى الاستفادة من الحركية الاقتصادية التي تحدثها الموانئ.

ومن هذا المنطلق، تم تحديد ستة أقطاب مينائية كبرى:

- قطب الجهة الشرقية الموجه نحو أوروبا والبحر المتوسط وخصوصا المغرب العربي، قطب الشمال الغربي، بوابة المضيق مع طنجة؛
- قطب القنيطرة-الدار البيضاء الذي يشمل مينائي: المحمدية والدار البيضاء، في إطار نفس المجال الحضري؛
- قطب دكالة-عبدة، مركز الصناعة الثقيلة مع الجرف وأسفي؛
- قطب سوس-تانسيفت، مع المركب المينائي لأكادير؛
- وقطب موانئ الجنوب الذي يضم ثلاثة موانئ رئيسية: طانطان والعيون والداخلة.

هذا وقد شرعت الحكومة في تنزيل هذه الاستراتيجية منذ سنة 2012، عبر إطلاق عدة دراسات والشروع في بناء مشاريع مينائية جديدة مهمة، تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي 60 مليار درهم.

وفي مجال النقل الجوي، تعمل الحكومي على تأهيل المطارات الجهوية لتكون قادرة على استيعاب النقل الدولي خدمة للسياحة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويندرج في هذا الإطار مثلا توسيع مطار فاس ومطار بوعرفة.

في القطاع الصناعي

وبالموازاة مع ذلك، ومن أجل تمكين كل جهة بنية تحتية مؤهلة لاستقبال الأنشطة الصناعية، تعمل الحكومة على إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة.

كما يتم إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بإحداث وإعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية، وفق توزيع جهوي يأخذ بعين الاعتبار مؤهلات واحتياجات كل جهة، وذلك للنهوض بمختلف المناطق. وهكذا تم توفير بنيات تحتية تستجيب لمتطلبات المستثمرين، منها المناطق الحرة للصناعات التصديرية، والحضائر الصناعية المندمجة التي أحدثت في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لتطوير المهن العالمية للمغرب. وقد تعزز في سياق مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 العرض المغربي في مجال بنيات استقبال المشاريع الصناعية، بتوفير وعاء عقاري أكثر تنافسية على مساحة 1000 هكتار.

التضامن المائي

وفي إطار تفعيل التضامن بين الجهات على المستوى المائي، يهدف مشروع تحويل المياه انطلاقا من أحواض اللوكوس وسبو، التي تعرف فائضا يصعب التحكم فيه محليا، نحو أحواض أبي رقراق وأم الربيع وتانسيفت التي تعرف خصاصا في الماء إلى تدبير وتنمية العرض المائي لتوفير الماء الشروب وتلبية الحاجيات من مياه السقي. ويقدر فائض المياه الممكن تحويله ب 800 مليون م3.

تحسين وتعميم المرافق الاجتماعية الاساسية

البنيات الأساسية

لقد مكنت البرامج الكبرى التي خصصت للعالم القروي من تحسين مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية كما يتبين فيما يلي.

- بالنسبة للطرق القروية، بلغت نسبة الولوجية 79% سنة 2016 مقابل 34% سنة 1994؛
- فيما يخص التزويد بالماء الشروب، بلغت النسبة نحو 95% سنة 2015 مقابل 34% سنة 1994؛
- بالنسبة للكهربة القروية، وصلت نسبة الربط نحو 99% سنة 2015 مقابل 18% سنة 1995.

وعلى صعيد آخر، يتم العمل على تكثيف المجهودات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة

مجال التعليم

سيتم كما تعلمون تشغيل 24 ألف أستاذ وإطار تربوي بالتعاقد، برسم الدخول المقبل لتخفيف الاكتظاظ وتحسين نسبة التأطير، تنضاف إلى 11 ألف التي تم تشغيلها برسم الموسم

الحالي، بالإضافة إلى الحصة العادية التي يتم توظيفها كل سنة من خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

كما سيتم تأهيل جميع المؤسسات التعليمية والداخليات والارتقاء بالفضاءات المدرسية وتجهيز المؤسسات التعليمية بـ 350 ألف طاولة للتلاميذ و146 ألف مكتب للمدرسين و146 ألف سبورة، إضافة إلى تمكين متدربي التكوين المهني من منحة دراسية بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، وتحسين بنية الاستقبال بمؤسسات التعليم العالي بتوفير شروط العمل الإداري والبيداغوجي المناسب للفاعلين والمرتفقين.

مجال الصحة

تم العمل على تقوية وتوسيع العرض الصحي بالوسط القروي عبر بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للرعاية الصحية الأولية التي انتقل عددها من 1938 خلال سنة 2011 إلى أكثر من 2000 سنة 2015، وإحداث ما يناهز 3070 منصب جديد لمهنيي الصحة و171 سكنا وظيفيا للممرضين والأطباء بالوسط القروي، كما تم إطلاق عملية تجهيز واسعة تروم توفير جهاز سكانير لكل إقليم، وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي (Imagerie par résonance magnétique IRM) لكل مستشفى جهوي.

كما تم إحداث وتفعيل وحدات مستعجلات القرب ويبلغ عددها حاليا 90 وحدة موزعة على 12 جهة وتسليم 327 سيارة إسعاف وتعزيز التكفل بالحالات المستعجلة عبر تفعيل 4 وحدات للنقل المروحي (مراكش وطنجة ووجدة والعيون)؛ وتفعيل برامج سنوية للوحدات الطبية المتنقلة حيث ارتفع عدد الزيارات الميدانية للوحدات الطبية المتنقلة من 5500 سنة 2009 إلى 12618 سنة 2015.

مجال التكوين المهني

حرصا من قطاع التكوين المهني على مواكبة الاستراتيجيات القطاعية لبلادنا وملاءمة التكوين لحاجيات سوق الشغل، تعمل الحكومة على إنجاز دراسات تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تشخيص الوضعية الاقتصادية لكل قطاع وتحديد الحاجيات الكمية والنوعية من الكفاءات واقتراح مخطط للتكوين بالقطاعات المعنية مع مراعاة التكافؤ بين الجهات.

وفي هذا الصدد، يتم تطوير منظومة التكوين المهني في إطار شمولي يأخذ بعين الاعتبار معطيات الجهة والإقليم من الناحية الاقتصادية باعتبارها فضاء للتدريب وعاملا أساسيا لتسهيل إدماج الخريجين، وكذلك المعطيات الاجتماعية والتربوية لكل منطقة.

ولكونه الفاعل الوطني الأول في مجال التكوين المهني، عمل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على تطوير وتعزيز جهازه التكويني بهدف الاستجابة لمتطلبات القطاعات الاقتصادية من الموارد البشرية المؤهلة مع الحرص على تغطية مجالية تشمل جميع الجهات، وذلك من خلال تواجد المؤسسات بما يناهز 80 عمالة وإقليم بالمملكة.

ومن أجل التنزيل الجهوي لمخطط التنموي للمكتب في أفق 2021 ، تمت لحد الآن المصادقة على ست (6) اتفاقيات في هذا الشأن يتم بموجبها إشراك الجهات في تعزيز الجهاز التكويني.

كما ستعمل الحكومة على تعزيز لا تمركز المصالح الخارجية للسلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني وملاءمة تمثيلية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل مع التقطيع الجهوي الجديد بإحداث مكاتب جهوية تابعة له(Offices Régionaux).

وستتم على المدى البعيد مواكبة الجهة حتى تتولى تدريجيا، في إطار الصلاحيات الجديدة المخولة لها، تحديد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط التكوين المهني (الخرائط التوقعية الجهوية) والتوجيه وإنجاز برامج التكوين. ومن أجل تنسيق أفقي أفضل في مجال التكوين المهني على الصعيد الجهوي سيتم تعزيز التوجه نحو قطب جهوي للتربية والتكوين.

برنامج تنمية العالم القوي

وعلى صعيد آخر، ولتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، يتم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، إعداد برنامج طموح لتنمية العالم القروي برسم الفترة الممتدة ما بين 2016 -2022، بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم.

وقد مكنت الدراسة الميدانية المنجزة بهذا الخصوص، والتي همت كل جهات المملكة، من تحديد أزيد من 24 ألف دوار، في 1.253 جماعة تعاني من الخصاص وتستلزم استثمارات للتأهيل الاجتماعي.

ويرتكز هذا البرنامج على مبدأ الإلتقائية والتكامل في برمجة وتنفيذ المشاريع. وقد سطرت له ثلاثة أهداف استراتيجية وهي:

- فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، من أجل تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- تعميم أو تحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح الشرب، والصحة والتعليم؛
- توفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن عام في دخل وظروف عيش الساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

ويتوزع الغلاف المالي المرصود لهذا البرنامج (50 مليار درهم)، حسب مجالات التدخل التالية:

- بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشئات الفنية: 35,4 مليار درهم، (71%)؛
- التزويد بالماء الصالح للشرب: 6 مليار درهم (12%)؛
- تأهيل مؤسسات قطاع التعليم: 5 مليار درهم، (10%)؛
- تأهيل قطاع الصحة: 1,4 مليار درهم (3%)؛
- الكهربة القروية: 2 مليار درهم (4%).

وسيتم تمويل هذا البرنامج من طرف 8 شركاء حسب التركيبة المالية التالية:

- المجالس الجهوية: 40% (20 مليار درهم)؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 8% (4 مليار درهم)؛
- صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية: 21% (10,5 مليار درهم)؛
- وزارات الفلاحة، التجهيز، الصحة، التعليم والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 29% (15,3 مليار درهم).

النموذج التنموي لفائدة المناطق الجنوبية

وفي إطار تفعيل النموذج التنموي الجديد لفائدة المناطق الجنوبية، تم التوقيع كما تعلمون، أمام أنظار جلالة الملك، خلال شهري نونبر 2015 ويناير 2016، على عقود برامج لتنمية جهات كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب، من أجل إنجاز 251 مشروعا تهمّ البنيات التحتية والمحافظة على البيئة والتنمية الاجتماعية والتنشيط الاقتصادي ودعم التشغيل. كما ستستفيد هذه الجهات الثلاث من مشروع الطريق السريع الرابط بين تيزنيت والعيون على طول 555 كلم وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 بين مدينتي العيون والداخلة على طول 500 كلم، والذي تبلغ كلفته الإجمالية 8,5 مليار درهم، وكذا من مشروع المنتوجات البترولية والمناجم الذي سيتم إنجازه بغلاف مالي قدره 5,66 مليار درهم.

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة في إطار حرصها على مواكبة السياسات العمومية للحاجيات الحقيقية للمواطنين، ستقوم بعقد لقاءات ميدانية مع الجهات والأقاليم، مع إعطاء الأولوية لتلك الأقل تنمية، من أجل صياغة برامج تنموية إقليمية مشتركة ومندمجة، بشراكة مع الفاعلين والمتدخلين إقليميا وجهويا، مع العمل على تعبئة التمويلات اللزمة ومتابعة تنفيذ هذه المخططات عن كثب، إحقاقا للصالح العام وصونا لكرامة المواطن.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.